A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CN.10/PV.174
4 November 1998

ARABIC

الجمعية العامة

هيئة نزع السلاح

محضر حرفي للجلسة الرابعة والسبعين بعد المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الاثنين، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد دي أراوجو كاسترو (البرازيل)
(نائب الرئيس)

- افتتاح الدورة
- بيان من الرئيس
- إقرار جدول الأعمال
- تنظيم الأعمال
- التبادل العام للآراء

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصويبه، وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا، إن أمكن، في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب.

93-85663

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

افتتاح الدورة

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة الـ ١٧٤ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة - وهي الجلسة الأولى في دورتها المضمونية لعام ١٩٩٣.

بيان من الرئيس

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ أرحب بجميع الوفود في الدورة المضمونية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣، أعرب مرة أخرى عن الشكر على الشرف الذي أسبغه الأعضاء علي وعلى بلدي، البرازيل، بانتخابي رئيسا لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٣.

شاركت لسنوات عديدة في النظر على الصعيد المتعدد الأطراف في المسائل المتصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، وبالنسبة لي فإنه يعتبر تحديا ذا مغزى أن تناط بي مسؤولية إدارة أعمال هيئة نزع السلاح؛ لكن في هذه المهمة أنا واثق أن بإمكاني التعويل على تعاون ودعم جميع الوفود ونواب رئيس الهيئة ومقررها والأمانة العامة.

وأتطلع إلى العمل بصفة خاصة مع رؤساء الأفرقة العاملة المسؤولين عن تناول البنود الموضوعية الثلاثة في جدول أعمالنا السفير فيكتور باتيوك ممثل أوكرانيا، رئيس الفريق العامل الأول المعني بنزع السلاح النووي؛ والسفير ولفغانغ ممثل ألمانيا، رئيس الفريق العامل الثاني المعني بالنهج الإقليمي لنزع السلاح؛ والسفير لوفسانغين اردينشولون ممثل منغوليا، رئيس الفريق العامل الثالث المعني بدور العلم والتكنولوجيا.

أعلم أنه سيكون بمقدورنا التعويل على الخبرة الداعمة لمكتب شؤون نزع السلاح وعلى خبرة أمين هيئة نزع السلاح السيد كو - تشونغ لين بصفة خاصة.

وإذ نبدأ أعمالنا المضمونية هذا العام، أنا واثق أنني أتكلم بلسان الجميع إذ أوجه تحية خاصة للسفير أندريه إردوس ممثل هنغاريا على أدائه الرائع أثناء رئاسته هيئة نزع السلاح عام ١٩٩٢. ولولا النتائج المتحققة في العام الماضي في ظل قيادته القديرة جدا لكانت المهمة الموكولة إلينا أصعب بكثير.

تبدأ الدورة المضمونية لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٣ أعمالها في مرحلة حاسمة من تاريخ الأمم المتحدة. وما فتئ المسرح العالمي على مدى الأعوام القليلة الماضية يمر بعملية تغيير مستمرة، بل أحيانا لا يمكن التنبؤ بها ومؤلمة ومأساوية. وفي مسعى للاستجابة على نحو كاف لتحديات وفرص هذا العالم المتغير تمر منظمتنا أيضا بتحولات كبيرة.

إن التطورات العديدة، الإيجابية والسلبية على السواء، التي وقعت منذ نهاية فترة الحرب الباردة أبرزت صلاحية تدابير تحديد الأسلحة والحد من الأسلحة ونزع السلاح وأهميتها وإلحاحيتها المستمرتين بل والمتزايدتين.

إن الحالة الدولية المتغيرة تتطلب منا النظر نظرة جديدة محايدة في المشاكل العديدة التي نحاول معالجتها منذ سنوات عديدة - وفي حالات عديدة بقدر محدود جدا من النجاح. والبنود المضمونية الثلاثة المدرجة في جدول أعمالنا هذا العام - وهي نزع السلاح النووي والنهج الإقليمي لنزع السلاح، ودور العلم والتكنولوجيا - وكذلك البندان المقترح إدراجهما مستقبلا في جدول الأعمال - وأقصد منع الانتشار وعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي - كلها دون استثناء مجالات يبدو أن الظروف العالمية المتغيرة تزكي إيلاءها عناية معززة على الصعيد المتعدد الأطراف وإيجاد تفاهم وتعاون حولها وذلك على سبيل الإلحاح.

وفي هذا الصدد تضطلع هيئة نزع السلاح بدور هام حقا باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة داخل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح التي تسمح بإجراء مداولات متعمقة بشأن مسائل محددة في مجال نزع السلاح بغية إعداد مبادئ توجيهية وتوصيات عملية.

واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، في الدورة المستأنفة التي عقدتها في الشهر الماضي لإعادة تقييم الآليـــة المتعددة الأطـــراف لتحديد الأسلحـــة ونـــزع السلاح، اتخذت قرارا (قـــرار الجمعية العامة ٥٤/٤٧ زاي) أكدت فيه على دور هيئة نزع السلاح هذا باعتبارها هيئة تداولية متخصصة في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، كما أكدت أهمية تعزيز الحوار والتعاون بين اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

والآراء التي قدمتها الدول الأعضاء ردا على قرار الجمعية العامة ٤٢٢/٤٧ تتضمن بعض العناصر المشتركة التي تعبر عن الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على دور هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وبوجه خاص ينظر إلى هيئة نزع السلاح باعتبارها المحفل العالمي الذي يتيح للدول جميعا فرصة الاشتراك في المداولات بشأن مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ومن ثم إشراك الدول من جميع المناطق في هذه العملية التي تهم المجتمع الدولي بأسره.

إن عالمية الهيئة تتيح لكل الدول، الكبيرة والصغيرة، المتقدمة والنامية، فرصة الاشتراك على قدم المساواة في النظر في المسائل المتصلة بمصالحها المشروعة. وفي الوقت ذاته تخدم الغرض المفيد المتمثل

في إشراك هذه الدول في عملية صنع القرار، التي دون هذا قد تشعر بأنها مستبعدة العملية، وإشراكها في المداولات المؤدية إلى عقد اتفاقات تحظى بالقبول العالمي.

والولاية المتميزة للهيئة تكتسي الأهمية أيضا باعتبارها محفلا تداوليا للنظر المركز في المسائل التي، من ناحية، لا يمكن التداول بشأنها على نحو متعمق خلال الدورات السنوية للجنة الأولى، ومن ناحية أخرى لم تتحدد بشكل كاف للتفاوض بشأنها.

وينظر إلى هيئة نزع السلاح على أنها تضطلع بدور متميز في تشجيع المناقشة المفاهيمية وبناء توافق الآراء وتحديد التدابير العالمية والإقليمية للتفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح وفي المحافل الإقليمية وغيرها. وفي هذا الصدد تضطلع هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بدور هام في تشجيع ودعم وتكملة وإعداد الأعمال التحضيرية لمفاوضات نزع السلاح في محافل أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن الأدوار التي تضطلع بها اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح أدوار متمايزة وإن كانت متممة ومترابطة، وهناك حاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الحوار والتعاون وتوثيق الصلات وتعزيز العلاقة بين هذه الهيئات الثلاث. وهذه الفكرة وجدت تعبيرا لها في الفقرة ٨ من منطوق القرار الذي اعتمدته اللجنة الأولى في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٣؛ ثم الجمعية العامة.

على مدى السنوات القليلة الماضية انشغلت هيئة نزع السلاح في عملية مدروسة بعناية للاستعراض والإصلاح بغية تعزيز أدائها وفعاليتها. والجمعية العامة بموجب القرار الذي اتخذته في الشهر الماضي أحاطت علما بالتقدم الذي أحرزته هيئة نزع السلاح في عملية إصلاحها المستمرة، وأوصت ببذل كل الجهود لمواصلة تعزيز أساليب عمل الهيئة لتمكينها من النظر المركز في عدد محدود من المسائل ذات الأولوية في مجال نزع السلاح. وتحقيقا لذلك الغرض رحبت بقرار الهيئة لنقل جدول أعمالها صوب نهج مرحلي مؤلف من ثلاثة بنود.

وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ واصلت هيئة نزع السلاح، برئاسة السفير بيتر هوهنفلنر ممثل النمسا والسفير أندريه أردوس ممثل هنغاريا على التوالي، تنفيذ برنامج إصلاحها على أساس وثيقة عام ١٩٩٠ بشأن "أساليب ووسائل تعزيز أداء هيئة نزع السلاح".

وقد ركزت عملها في هذين العامين على النظر في بنود موضوعية أربعة هي: أولا، المعلومات الموضوعية بشأن المسائل العسكرية؛ ثانيا، عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف القضاء على الأسلحة النووية؛ ثالثا، النهج الإقليمي لنزع السلاح في سياق الأمن العالمي؛ ورابعا دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة.

وفي السنة الماضية، اختتمت الهيئة نظرها في البند الأول من بنود جدول الأعمال الأربعة، باعتماد مجموعة من التوصيات والتوجيهات تتعلق بالمعلومات الموضوعية المتصلة بالمسائل العسكرية، وافقت عليها الجمعية العامة بعد ذلك.

وتعزى هذه النتائج الى ما أبداه السفير كارل - ماغنوس هيلتنيوس ممثل السويد من تفان ومهارة دبلوماسية في رئاسة الفريق العامل المعني بالمعلومات الموضوعية، علاوة على أن الموقف المرن والبناء الذي اتخذته جميع الوفود قد أسهم في جعل هذه الدورة اختبارا ناجحا وهاما لأساليب عمل الهيئة.

وفي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، بدأت الهيئة، وواصلت، النظر في البنود الثلاثة الأخرى المدرجة على جدول أعمالها الموضوعي، وهي البنود المتصلة بنزع السلاح النووي، والنهج الإقليمي لنزع السلاح، ودور العلم والتكنولوجيا. ويرد التقدم المحرز حتى الآن في المداولات بشأن هذه المسائل الثلاث الهامة في التقريرين المقدمين من الهيئة الى الجمعية العامة (A/46/42 و A/47/42) وهو مرتبط الى حد كبير بالعديد من أوراق العمل المفيدة المقدمة من جانب وفود أو مجموعات من الوفود، والموزعة كوثائق للهيئة.

وفي السنة الماضية، واصلت الهيئة صقل عملية الإصلاح الواردة في وثيقة "السبل والوسائل". ووفقا للفقرة ٨ من منطوق قرار الجمعية العامة ٥٤/٤٧ ألف، قررت الهيئة في جلستها التنظيمية المعقودة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ أن تبدأ في توجيه جدول أعمالها نحو نهج متدرج قوامه ثلاثة بنود، وبموجبه سيتضمن جدول أعمال كل دورة موضوعية سنوية بندا موضوعيا واحدا في سنته الأولى من الدراسة، وبندا آخر في سنته الوسطى، وبندا ثالثا في سنته الثالثة أو الختامية.

وكما ورد في القرار ٥٤/٤٧ ألف، ستكون سنة ١٩٩٣ سنة انتقالية لهيئة نزع السلاح. وقد قررت الهيئة أن يختتم في هذه الدورة الموضوعية العمل بشأن بندين من بنود جدول أعمالها الموضوعي - البند الخاص بالنهج الإقليمي لنزع السلاح والبند الخاص بدور العلم والتكنولوجيا. وقد قررت الهيئة أيضا إبقاء البند الخاص بنزع السلاح النووي لاختتامه في عام ١٩٩٤.

ولم يتيسر خلال المشاورات والجلسات التنظيمية المعقودة منذ كانون الأول/ ديسمبر الماضي، التوصل الى اتفاق بشأن إدراج بند موضوعي جديد على جدول أعمالنا لعام ١٩٩٣، وفقا لما أشارت اليه الفقرة ٨ (ب) '٣' من القرار ٥٤/٤٧ ألف. وكان من المفهوم، مع ذلك، أنه في الدورة التنظيمية المقرر عقدها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، للتحضير لدورة الهيئة في السنة المقبلة، سننظر، بالإضافة الى المقترحات الأخرى التي قد تعرض، في الاقتراح المقدم أثناء الجلسات التنظيمية بأن ندرج على جدول

الأعمال الموضوعي لعام ١٩٤ البندين المذكورين في الفقرتين ٣ و ٤ من ديباجة القرار ٥٤/٤٧ ألف، المتصلين بعدم الانتشار، ونقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

وستكون لدينا كمية ضخمة من العمل في دورة الهيئة هذه، ولكنني أتوقع أننا سنتمكن من تحقيق نتائج ملموسة في كل من البنود الثلاثة الموضوعية على جدول أعمالنا.

ونحن سعداء لأن بوسعنا أن نعتمد في إدارة أعمال أفرقة العمل الثلاثة، على رؤساء متفانين قاموا سلفا بإجراء مشاورات غير رسمية قبل افتتاح هذه الدورة. وإنني واثق من أنه بفضل قيادتهم وبتعاون جميع الوفود، سنتمكن من اختتام عملنا هذه السنة بنجاح.

وإنني واثق من أننا نتوقع جميعا أن توفق هيئة نزع السلاح في نهاية دورتها لعام ١٩٩٣ في اعتماد مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن النهج الإقليمي لنزع السلاح، وبشأن دور العلم والتكنولوجيا، ويراودني الأمل أيضا في أننا سنتمكن من وضع أساس صلب لاستكمال عملنا بشأن البند الخاص بنزع السلاح النووي في عام ١٩٩٤.

وأدعو جميع الوفود الى المشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في التبادل العام للآراء في الجلسات العامة وفي أعمال أفرقة العمل الثلاثة. ولن أدخر وسعا، في السعي، بمساندة الأعضاء، من أجل ضمان أن تحقق دورتنا لعام ١٩٩٣ نتائج ملموسة، وأن تسهم في تعزيز ودعم هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما قد يذكر الأعضاء، في دورتنا التنظيمية وافقنا مؤقتا على جدول الأعمال المؤقت المطروح على الهيئة، وإذا لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الهيئة ترغب في اعتماد جدول الأعمال الوارد في الوثيقة A/CN.10/L.32.

أقر جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اعتمدت الهيئة في عام ١٩٩٠، كما يذكر الأعضاء نصا بإجراءات إصلاح، عنوانه "السبل والوسائل لتعزيز أداء هيئة نزع السلاح"، ورد في الوثيقة A/CN.10/137. وقد تجلى تنفيذ هذه الاجراءات الإصلاحية في الترتيبات التنظيمية للدورة الموضوعية الحالية، وهي الترتيبات التي اتفق عليها في الدورة التنظيمية للهيئة. وتتضمن هذه الترتيبات اعتماد جدول الأعمال المؤقت؛ وتشكيل ثلاثة أفرقة عاملة لبنود جدول الأعمال الموضوعية الثلاثة؛ وتعيين رؤساء أفرقة العمل؛ ومقررا بشأن تاريخ ومدة انعقاد دورة ١٩٩٣ الموضوعية؛ وبرنامج عمل عاما للدورة الحالية.

وانطلاقا من روح برنامج الإصلاح، استخدم رؤساء الأفرقة العاملة الوقت المتاح قبل الدورة لإجراء مختلف أنواع المشاورات غير الرسمية بشأن بنود جدول الأعمال التي تخصهم. وإنني مقتنع بأن هذه المشاورات التي جرت قبل الدورة سوف تسهل بقدر كبير من العمل الموضوعي للدورة الحالية.

وستبدأ دورة نزع السلاح الموضوعية، كما كان الحال في الماضي، بتبادل عام للآراء لإعطاء الوفود فرصة لإلقاء بيانات بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال أو بشأنها جميعا. وهناك جلسات أربع، اليوم وغدا، مخصصة لهذا الغرض كما ورد في برنامج العمل العام والجدول الزمني الأسبوعي المطروح على الهيئة. وستبدأ الأفرقة العاملة اجتماعاتها يوم الأربعاء، ٢١ نيسان/أبريل.

وأود أن أدعو الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات عامة الى أن تسجل أسماءها على قائمة المتكلمين لدى الأمانة في أسرع وقت ممكن إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد وآخر موعد لهذا التسجيل هو الساعة ١٢/٠٠ ظهر اليوم. وقد طلبت الأمانة مني أن أذكر أنها تود أن تزود إذا أمكن بـ ٢٥ نسخة من البيانات المكتوبة.

إذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الهيئة ترغب في العمل على هذا النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفيما يتعلق بتخصيص الوقت لكل بند من جدول الأعمال، سيعد جدول زمني أسبوعي لبرنامج العمل مع مراعاة احتياجات كل جهاز فرعي، وذلك بالتشاور مع رؤساء الأفرقة العاملة. وقد تقرر، كما يذكر الأعضاء، في دورتنا التنظيمية، تمديد النظر في البند ٤ من جدول الأعمال، الخاص بنزع السلاح النووي، لاختتامه في عام ١٩٩٤ وسيعقد الفريق العامل المعني عددا محدودا من الجلسات الرسمية، ربما تكون أربع أو خمس جلسات، أثناء هذه الدورة الموضوعية.

كما أنه تقرر اختتام البند ٥، الخاص بنزع السلاح الإقليمي، والبند ٦، الخاص بدور العلم والتكنولوجيا، في دورة ١٩٩٣. ولهذا فإن برنامج عملنا سيراعى فيه وجود عبء أكبر من العمل ينتظر كل من الفريق العامل الثاني، المعني بالنهج الإقليمي لنزع السلاح، والفريق العامل الثالث، المعني بدور العلم والتكنولوجيا.

لعل الأعضاء يذكرون أنه سبق الاتفاق على برنامج عام للعمل للدورة كلها وزع بصفته جدولا زمنيا مبدئيا لأعمال الهيئة، وهو قابل للتعديل حسب اللزوم. وهو وارد في الوثيقة A/CN.10/1993/CRP.1 المعنونة "البرنامج العام للعمل".

معروض علينا أيضا الورقة غير الرسمية رقم ١ التي تحتوي على جدول زمني أكثر تفصيلا لجلسات الأفرقة العاملة خلال الأسبوع الأول. وقد روعيت في إعداد الورقة غير الرسمية والجدول الزمني للعمل للأسبوع من ١٩ إلى ٢٣ نيسان/أبريل الشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود في الجلسة التنظيمية التي عقدت يوم ١٤ نيسان/أبريل. وكما يذكر الأعضاء، أعربت عدة وفود عن تفضيلها لجدول زمني يتجنب عقد جلسات رسمية للأفرقة العاملة في وقت واحد، بينما شعرت بعض الوفود بأنه إزاء حجم العمل الكبير للغاية، لن يمكن تجنب ذلك. وكان التفاهم الذي تم التوصل إليه هو أنه بالنسبة للأسبوع الأول تتجنب الهيئة عقد جلسات رسمية للأفرقة العاملة في وقت واحد، وعند نهاية الأسبوع سنقيم الوضع، وسيجتمع المكتب وسنتلقى في جلسة صباح الاثنين التقارير الأولى من رؤساء الأفرقة العاملة. وعندئذ يمكننا اتخاذ قرار بشأن جدولنا الزمني للأسبوع الثاني من الدورة، وربما للأسبوع الثالث أيضا. إن فكرة الورقة غير الرسمية هي عدم عقد جلسات رسمية في وقت واحد، على أن تكون لرؤساء الأفرقة العاملة حرية إجراء مشاورات غير رسمية في نفس الوقت الذي تعقد فيه جلسات رسمية للأفرقة العاملة. وهذا يعكس تقريبا التفاهم الذي توصل إليه في الجلسة التنظيمية التي عقدت يوم ١٤ نيسان/أبريل.

وكما ذكرت، سيعقد اجتماع لمكتب الهيئة الموسع بمشاركة رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة يوم الجمعة الموافق ٢٣ نيسان/أبريل. وستعقد جلسة عامة للهيئة يوم الاثنين الموافق ٢٦ نيسان/أبريل لتلقي التقارير المرحلية لرؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة، وللنظر في المسائل المتعلقة بتنظيم العمل في الأسبوعين الثاني والثالث من الدورة.

طلب إلي أيضا أن أطلب من جميع أعضاء هيئة نزع السلاح أن يحرصوا على التقيد بمواعيد حضور الجلسات المقررة للهيئة وأفرقتها العاملة، بغية تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المؤتمرات.

وفيما يتعلق بإعداد الوثائق للدورة الحالية، أود أن أحيل إلى المذكرة المؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ التي أعدها الأمين العام (A/CN.10/174) والتي وزعت على جميع الوفود. وتشير المذكرة إلى التقارير والوثائق ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة واللجنة الأولى. وأود أن أشير أيضا إلى أن تقرير العام الماضي لهيئة نزع السلاح (A/47/42)، وكذلك الوثائق المبينة في التقرير تعتبر وثائق

خلفية هامة للدورة، وبخاصة أوراق الرئيس الواردة في المرفقات وبطبيعة الحال فإن التقارير السابقة للهيئة ستفيد أيضا كمراجع.

وفيما يتعلق بالبنود الثلاثة التي سنركز عليها انتباهنا خلال الدورة الموضوعية، من المفترض أنه سيكون لدى الهيئة عدد من أوراق العمل التي تقدمها الوفود أو مجموعات الوفود بشأن تلك الموضوعات. وأود أن أدعو الوفود الراغبة في تقديم أوراق عمل إلى الأمانة العامة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وذلك لتيسير أعمال الترجمة والإعداد.

أود أيضا أن أشير إلى مسألة مركز المنظمات غير الحكومية. كما حدث في سنوات سابقة، فإننا نرحب بحضور المنظمات غير الحكومية الجلسات العامة وجلسات اللجنة الجامعة لهيئة نزع السلاح باعتبارها مراقبة. وأفهم أن لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح في الأمم المتحدة ولجنة المنظمات غير الحكومية الخاصة المعنية بنزع السلاح بجنيف قد نظمتا برنامجا مكثفا بمناسبة الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح.

التبادل العام للآراء

السيد الياسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء بها، يشرفني أن أهنئكم - سيدي الرئيس - بمناسبة انتخابكم للمنصب الهام، منصب رئيس دورة عام ١٩٩٣ لهيئة نزع السلاح. إن هذا الانتخاب دليل على الاعتراف بمهاراتكم وقدراتكم المهنية الفائقة. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الجهود التي بذلتموها والتي بذلها رئيس دورة العام الماضي - عن طريق المشاورات المكثفة، للتوصل إلى اتفاق على جدول أعمال دورة ١٩٩٣. إن دورة هذا العام ستكون كثيرة المطالب بشكل خاص حيث أنه من المقرر اختتام بندين على الأقل من بنود جدول الأعمال. ومع هذا نحن واثقون بأن جهودنا ستكلل بالنجاح بتوجيهكم القدير. ونحن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية نؤكد لكم تعاوننا الكامل في سبيل بلوغ هذه الغاية.

إن إصلاح هيئة نزع السلاح الذي تقرر في عام ١٩٨٩ ونفذ في عام ١٩٩١، ثبتت فائدته على النحو الذي أظهره الاختتام الناجح لبند جدول الأعمال المعنون "المعلومات الموضوعية بشأن المسائل العسكرية" في العام الماضي واعتماد مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات في هذا الصدد. إن الموارد التي خصصت للقيام بهذه المهمة أبرزت مدى لزوم الإصلاح بل بينت الحاجة إلى اتخاذ المزيد من تدابير الإصلاح. ونتيجة لذلك، فإن الجمعية العامة طلبت بقرارها ٥٤/٤٧ (ألف) من هيئة نزع السلاح دراسة هدف تحويل جدول أعمالها إلى نهج البنود الثلاثة المرحلي بدراسة بند في السنة الأولى، وبند في السنة الوسطى

وبند في السنة الثالثة وتكون نتيجة ذلك أنه من حيث المبدأ يضاف بنـد ويختتم بند في كل دورة موضوعية - مع اعتبار دورة ١٩٩٣ دورة انتقالية. وقـررت هيئة نزع السلاح في دورتها التنظيمية يوم ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ تحويل جدول أعمالها إلى ذلك النهج - نهج البنود الثلاثة المرحلي.

والمجموعة الأوروبية، والدول الأعضاء بها، ترحب بهذه الخطوة نحو المزيد من الترشيد وجعل عمل هيئة نزع السلاح أكثر فاعلية. وهي ترى أن عمل الهيئة ينبغي أن يرمي إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن خطوط توجيهية أو مبادئ ملموسة ينتظر أن تطبق على صعيد عالمي لتعزيز نزع السلاح والأمن الدولي، على النحو الذي أوصي به في القرار A/C.1/47/L.56 الذي اعتمد دون تصويت في اللجنة الأولى يوم ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٣ خلال دورتها المستأنفة، وأنه ينبغي بالتالي بذل كل جهد ممكن لمواصلة النهوض بأساليب عمل هيئة نزع السلاح بحيث تتمكن من إجراء دراسة مركزة لعدد محدود من المسائل ذات الأولوية في ميدان نزع السلاح.

إن التقدم الكبير وغير المسبوق الذي تحقق في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة بمواكبة انتهاء الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، لا يعني، للأسف، وكما نعلم جميعا، أن العالم أصبح مكانا آمنا للعيش فيه. فقد برزت أوجه عدم يقين جديدة وتحديات جديدة، مثل النزعة القومية العدوانية المتنامية والصراعات المسلحة في عدد متزايد ومحزن من مناطق المعمورة، والخطر المتعاظم من انتشار أسلحة التدمير الشامل، وتكديس الأسلحة التقليدية المفرط والمزعزع للاستقرار. وفي مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح أصبح الاهتمام ينصب بشكل متزايد على عدم الانتشار والحد من عمليات نقل الأسلحة، وكذلك على بناء الثقة والشفافية. كما أن التحول والتخلص من الأسلحة جانبان آخران من جوانب نزع السلاح بدآ يكتسبان أهمية متنامية.

وبالتالي، ومع الإبقاء على الهدف النهائي. وهو نزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك القضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل، هناك حاجة إلى الأخذ بنهج متوازن وشامل تجاه نزع السلاح من أجل التوصل إلى ذلك الهدف النهائي، وجعل العالم مكانا آمنا للعيش فيه.

وهذا النهج الجديد المتوازن والشامل إزاء نزع السلاح ينبغي أن ينعكس في أعمال محافل نزع السلاح المختلفة، بما فيها هيئة نزع السلاح. وينبغي لنا أن نستفيد بالكامل من الموقف الإيجابي الجديد تجاه تحديد الأسلحة ونزع السلاح الذي برز بفضل المناخ الجديد السائد في العلاقات الدولية والذي شعرنا به جميعا في عملنا وأبدينا ترحيبنا به، وذلك بغية تحقيق نتائج ملموسة بشأن المسائل ذات الأولوية، بما يعود بالنفع على البشرية جمعاء.

ومن وجهة نظر المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، يعد نزع السلاح الإقليمي إحدى هذه المسائل ذات الأولوية، على اعتبار أن النهج الإقليمي لنزع السلاح أحد العناصر الأساسية في الجهود العالمية لتعزيز السلم والأمن الدوليين والحد من التسلح ونزع السلاح. ذلك أن أثر الاتفاقات والترتيبات الإقليمية لا يقتصر على المناطق المعنية بل يتجاوزها. ونزع السلاح العالمي لا يمكن تحقيقه بخطوة واحدة، ولكن وجود عدد متزايد من الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن يكون سندا لظهور شبكة عالمية لنزع السلاح، يتعزز استقرارها بنطاق تلك الاتفاقات وأدائها.

إن التغيرات التي حدثت في الوضع الدولي في السنوات الأخيرة ألقت الضوء على أهمية الدور الذي يمكن، بل وينبغي، أن تؤديه الاتفاقات الإقليمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

أما الشروط الأساسية لنزع السلاح، سواء كان إقليميا أو عالميا، فهي بناء الثقة من خلال الشفافية والوضوح ووسائل التحقق الفعالة. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بمجموعة

المبادئ التوجيهية والتوصيات التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في العام الماضي فيما يتعلق بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية. وهي تطلب من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على سبيل الاستعجال، أن تسهم في تحقيق الشفافية بتزويد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بالبيانات والمعلومات المطلوبة قبل ٣٠ نيسان/أبريل من هذا العام، وفقا للالتزام الذي تم التعهد به من خلال اتخاذ القرار ٥٢/٤٧ لام "الشفافية في مسألة التسلح" دون تصويت، أثناء الدورة الأخيرة للجمعية العامة؛ وأن تقدم المعلومات المطلوبة بموجب القرار ٣٦/٤٦ حاء "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي"؛ وأن تتخذ تدابيرها لبناء الثقة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بموجب القرار ٣٥/٤٦ ألف؛ وأن تبلغ عن الميزانيات العسكرية وفقا للقرار ٩١/٤٠ باء.

كما ندعو جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البكترويولوجية والتكسينية، وبالتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أن تقوم بذلك، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في إقرار السلم والأمن الدوليين، وأن يحدث آثارا إيجابية على نزع السلاح الدولي.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء كثيرا ما أبرزت أهمية الخبرة الأوروبية في ميدان نزع السلاح الإقليمي. وسريان معاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي تحد من المعدات البرية والجوية وتنص على تدابير للتحقق، والاتفاق ١ ألف من هذه المعاهدة الذي يحد من عدد الأفراد العسكريين، ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٢، ومعاهدة الأجواء المفتوحة التي تعزز تدابير بناء الثقة والأمن في المنطقة، تعد من أبرز منجزات نزع السلاح الأوروبي في عام ١٩٩٢. وبناء على تلك المعاهدات الهامة، تواصل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء جهودها في ميدان نزع السلاح الإقليمي بعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، وذلك في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وهكذا اضطلعنا بدور نشط في إنشاء محفل المؤتمر للتعاون الأمني في فيينا، الذي تم إنشاؤه في أيلول/سبتمبر الماضي والذي بدأ بالفعل في بذل جهود تستهدف وضع أساس مشترك لمزيد من تدابير تحديد الأسلحة والشفافية، وإرساء مدونة سلوك تنظم العلاقات المتبادلة فيما بين دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الأمن.

قمنا بذلك لأننا مقتنعون بأن أمامنا الآن، بعد نهاية الحرب الباردة التي قسمت أوروبا بشكل مصطنع طوال أكثر من ٤٠ عاما، فرصة تاريخية لتشكيل نظام تعاوني جديد للأمن في المنطقة، ولأننا نأمل في أن نعزز بذلك الجهود العالمية لتوطيد السلم والأمن والحد من الأسلحة ونزع السلاح.

إلا أننا ندرك أن النموذج الأوروبي ليس بالضرورة النموذج الذي يمكن تطبيقه كما هو دون تغيير في مناطق أخرى. فكل منطقة من مناطق العالم المختلفة لها سماتها الخاصة. والدول فرادى لها مصالح أمنية خاصة تعبيرا عن الظروف السائدة في المنطقة التي تنتمي إليها.

ولذلك، وكما أكدت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء في ورقة العمل التي قدمتها إلى هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩١،

"ينبغي للمبادرات المتخذة أن تراعي الخصائص المميزة لكل منطقة وأن تفضي إلى الاستقرار والأمن لجميع الدول المشاركة فيها. وعلى الدول في المنطقة المعنية أن تقوم بنفسها بتعريف الشروط الملائمة والمحددة التي تكفل أمن منطقتها، بالإضافة إلى الشروط التي تضمن أمنها بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما". (A/CN.10/154، الفقرة ٢-٢)

وكلما أمكن، ستواصل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء حفز ودعم المبادرات المؤدية إلى زيادة الأمن في المنطقة. ونحن على اقتناع بأنه يجب مواصلة البحث عن الاستقرار الإقليمي بما يكفل تعزيز الأمن عند أدنى مستوى ممكن من القوات العسكرية، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن الاتجاه الإيجابي في مفاوضات نزع السلاح يواجهنا بمشكلة تتصل بتنفيذ اتفاقات نزع السلاح: مشكلة التخلص - بطريقة مأمونة وبشفافية ومع مراعاة فعالية التكاليف والسلامة البيئية - من المعدات العسكرية الفائضة بما فيها أسلحة الدمار الشامل. وفي حالة الأسلحة النووية، من موادها الانشطارية. وأن دور العلم والتكنولوجيا في هذا المجال واضح، كما أن له أهمية حيوية فيما يتعلق بتحويل مرافق الإنتاج من الأغراض العسكرية إلى الأغراض المدنية، وطرق التحقق من الامتثال لاتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولذلك، فإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء على اقتناع، كما ورد في القرار ٤٤/٤٧، بأن التقدم المحرز في تطبيق العلم والتكنولوجيا يسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن نعتقد أن العلم والتكنولوجيا يسهمان بالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبشرية.

ونظرا للأهمية الشاملة للتكنولوجيات المتعلقة بنزع السلاح، ينبغي دراسة جميع الإمكانيات من خلال الحوار المتعدد الأطراف، وذلك بغية إتاحة هذه التكنولوجيات على مستوى عالمي، مع مراعاة الاقتراح الداعي إلى إيجاد معايير أو مبادئ توجيهية مقبولة دوليا تنظم النقل الدولي للتكنولوجيا العالية ذات التطبيقات العسكرية.

ولا يزال نزع السلاح النووي يشكّل منذ زمن طويل أحد المواضيع ذات الأولوية في جدول أعمال هيئة نزع السلاح. وتتطلب الحاجة إلى إحراز تقدم في هذا الميدان إيلاء الاهتمام الكافي لهذه المسائل التي تستحق مناقشة مستمرة في الهيئة.

إن نزع السلاح النووي لا يزال يحظى بالأولوية القصوى لدى المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء. وبينما نرحّب بالتقدم الكبير المحرز في هذا المجال في السنوات الأخيرة - مثلا، معاهدة القوات النووية المتوسطة واتفاقات ستارت، بما في ذلك بروتوكول لشبونة - لا تزال رغبتنا المشتركة تتمثل في رؤية إجراء المزيد من التخفيضات في المستوى العالمي للأسلحة النووية. وقد أسهم العضوان في المجموعة الأوروبية المنتميان إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية إسهاما ملموسا في عملية نزع السلاح النووي، ولا سيما بتخفيض بعض برامج أسلحتهما النووية. وفي ضوء ما أصبح متوقعا من التخفيضات الجذرية في الأسلحة النووية، ينبغي إعطاء الأولوية للتنفيذ السريع والمأمون للترتيبات القائمة لتحديد الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالتجارب النووية، ترحّب المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بالخطوات الجديدة المتخذة في اتجاه تحديد التجارب النووية. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن تبقى مسائل حظر التجارب النووية موضع معالجة نشطة وأن تحظى بالأولوية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تلاحظ مع الارتياح البالغ الاقتراح المقدم من فرنسا بأن يجري ممثلو الدول الخمسة الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر مشاورات حول هذه المسائل.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، إلى جانب تأييدها لتخفيضات الأسلحة النووية، تؤكد من جديد التزامها القوي بمنع انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل تهديدا من أخطر التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي للأمن والاستقرار العالميين. وإن توفّر الأدلة على أن العراق كان يعمل على تنفيذ برنامج سري للأسلحة النووية يبرز الحاجة إلى تعزيز النظام الدولي الخاص بعدم الانتشار النووي.

وتعتقد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركن من أركان النظام الدولي الخاص بعدم الانتشار النووي، وأن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في مؤتمر تمديدها في عام ١٩٩٥ سيشكل خطوة رئيسية في تطوير ذلك النظام. ولهذا نرحب بالانضمامات الهامة إلى معاهدة عدم الانتشار التي حدثت مؤخرا وبتعزيز نظام الضمانات.

إن عملية تحديد الأسلحة النووية وتخفيضها يجب أن تستمر. واننا ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك، وأن تخضع جميع موادها النووية لترتيبات الضمانات الشاملة. ونحن نعتقد أن الانضمام العالمي إلى المعاهدة والامتثال الكامل لتطبيقاتها يمثلان أفضل طريقة لضمان عدم الانتشار النووي.

وفي هذا الصدد، تشعر المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بالقلق الشديد لأن كازاخستان وأوكرانيا لم تنضما بعد إلى معاهدة عدم الانتشار، بوصفهما دولا غير حائزة للأسلحة النووية، تنفيذا لالتزامهما في بروتوكول لشبونة. فانضمامهما سييسّر اندماجهما في المجتمع الدولي.

إن إعلان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الذي لم يسبق له مثيل عن نيتها الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار أثار قلقا شديدا لدى المجتمع الدولي، لأن اتخاذ خطوة من هذا النوع لن يؤدي إلا إلى الإضرار بنظام عدم الانتشار بمجمله وبالسلم والاستقرار الدوليين. ولذلك فإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تحث بقوة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على عكس نيتها المعلنة وعلى الوفاء بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار واتفاق ضماناتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تلحظ بانشغال كبير أن حكومة جنوب أفريقيا كانت في الماضي تسعى إلى تنفيذ برنامج للأسلحة النووية. وتقدر بيان الرئيس دي كليرك بأن جنوب أفريقيا قد فككت قدرتها النووية، وأنها ملتزمة بأحكام معاهدة عدم الانتشار. ونرحب بعرض الرئيس دي كليرك فتح جميع سجلات برنامج الأسلحة النووية أمام التفتيش الدولي.

وأخيرا تود المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أن تؤكد للأعضاء من جديد على تعاونها في مساعي هيئة نزع السلاح لتحقيق تقدم بشأن بند جدول الأعمال الخاص بنزع السلاح النووي، وللوصول بمداولاتها بشأن نزع السلاح الإقليمي ودور العلم والتكنولوجيا، إلى خاتمة مثمرة في شكل مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبالتالي زيادة السلم والاستقرار في العالم.

السيد أوفاييه (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرني بصفة خاصة أن أهنئ ممثلا لبلد من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على توليه رئاسة هيئة نزع السلاح في مرحلة حاسمة من مراحل عملها؛ وإنني واثق من أن خبرتكم ومعرفتكم بالموضوع، سيدي الرئيس، وكذلك مهاراتكم الدبلوماسية، تبشر بأحسن النتائج. وعلاوة على ذلك، فإنكم تأتون من البرازيل، ذلك البلد القريب إلى بلدي والعزيز عليها. وقد كان بلدانا سباقين منذ بداية القرن إلى رسم الطريق للعالم بتحديدهما طرائق للتعاون من أجل تحقيق الانفراج ونزع السلاح والتسوية السلمية للمنازعات.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ الأعضاء الآخرين في المكتب الذين نثق بأن إسهاماتهم ستفيد عمل هيئة نزع السلاح فائدة كبرى.

إننا نعيش منذ نهاية الحرب الباردة في عصر وصفته أوساط الأمم المتحدة أنه حقبة لإضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية. وأن في تجديد حيوية عمل المنظمة في مجالات كحفظ السلام ما يشير فيما يبدو إلى صحة ذلك. بيد أن نزع السلاح عموما وهذه الهيئة بصفة خاصة يواجهان حالات بعيدة كل البعد عن التفاؤل الذي يلهم المجتمع الدولي وعن الإنجازات المحددة التي تطالب شعوبنا بتحقيقها بإلحاح كبير. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى جانبين محددين، ألا وهما جدول أعمال هيئة نزع السلاح وآلية صنع القرار فيها، قبل أن أعبر عن آراء حكومة شيلي بشأن المواضيع المضمونية المعروضة علينا في هذه الدورة.

يلاحظ وفدي بقلق ما يمكن اعتباره النية المعلنة من جانب أقلية من أعضاء هذه الهيئة لتقليل أهمية الدور التداولي لهذا الجهاز الذي يتميز بطبيعة فريدة ضمن هيكل الأمم المتحدة في تناوله لمسائل

نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نجد أن مقترحات كتلك التي تقدم بها وفدا السويد وكولومبيا بأن تدرج على جدول أعمال الهيئة بنود لها وجاهتها تماما كقضايا من قضايا نزع السلاح، هي مقترحات تواجه عقبات لا يمكن تخطيها وذلك نتيجة لتصرفات حفنة صغيرة من الدول. ألا يتعارض هذا مع احترام ما يسمى بإضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية؟

ولا يستطيع وفدي أن يفهم لماذا يتعذر، بناء على معارضة هذه الدول، تناول الاهتمام المشروع بعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، الذي هو موضوع طلبت بعض الوفود، حتى في مجلس الأمن، أن ينظر فيه، في إطار هيئة نزع السلاح التي هي المحفل الطبيعي لتناوله.

وفيما يتصل بآلية صنع القرار في الهيئة، التي هي توافق الآراء، يعتقد وفدي أن الوقت قد حان لإعادة تقييم استخدام هذا النظام المتمثل في اعتماد القرارات والمقررات. ومن وجهة النظر القانونية، فإن توافق الآراء، ليس منصوصا عليه في أي وثيقة من الوثائق الأساسية للأمم المتحدة. ومن الناحية العملية، صحيح أنه قد أمكن تحقيق تقارب في المواقف التي كانت تبدو متضاربة، ولكن هذا كان يضر، في معظم الحالات، بجوهر القرارات والمقررات المعنية. ومن الناحية الإجرائية، يشكل توافق الآراء مؤسسة مناهضة للديمقراطية، بما أنه يرهن اعتماد أي نص بإجماع المشاركين، مما يعني أن معارضة مشارك واحد كافية لإعاقة الجهد الجماعي. وما هذا في حقيقة الأمر إلا حقا للنقض، يصبح فعالا بصفة خاصة عندما يمارسه الأقوياء إلى درجة تجعلهم بمنأى عن التعرض للضغط عليهم.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن الوقت قد حان لإعادة توافق الآراء إلى الوظيفة التي أنشئ من أجلها، ألا وهي، كونه آلية ذات دور ثانوي في اعتماد القرارات أو المقررات، كما بينت اللجنة الخاصة المعنية بترشيد الإجراءات والتنظيم التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار ٢٦٣٢ (د - ٢٥) المتخذ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠. وعلاوة على ذلك، قبل أسبوعين لا أكثر، نبذت هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، توافق الآراء كآلية لصنع القرار.

واختتاما لهذه التعليقات الأولية، يعتقد وفدي أن الوقت قد حان لتعزيز عمل هيئة نزع السلاح. وفي هذا الصدد، يبدو لنا أن اعتماد خطة عمل ثلاثية المواضيع خطوة سليمة، وهي خطوة يؤيدها وفدي تأييدا تاما. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الحاجة قائمة إلى دراسة كيفية تلافي الصعوبات الراهنة المتصلة باتخاذ القرارات في إطار الهيئة.

إن البند الخاص بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة، بند له أهمية خاصة بالنسبة لبلدان مثل شيلي. وترى حكومتي أن هناك بالتأكيد مبادئ عامة في هذا

المجال، يجب أن تُصان في أي نص توافق عليه الهيئة؛ ومنها المبادئ القاضية بأنه لا ينبغي أن تكون هناك أي عقبة أمام نقل المعرفة العلمية والتكنولوجية لأغراض سلمية؛ وأن استخدام التقدمات العلمية والتكنولوجية للأغراض العسكرية هو مصدر قلق للمجتمع الدولي؛ وأن تطبيق العلم والتكنولوجيا لأغراض الدفاع المشروع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة أمر مقبول؛ وأن للعلم والتكنولوجيا تطبيقات متعددة في مجال نزع السلاح، ولا سيما في التحقق من اتفاقات نزع السلاح؛ وأن الموارد المكرسة للتطبيقات العسكرية للعلم والتكنولوجيا يمكن تحويلها إلى أغراض مدنية، وخاصة لحماية البيئة وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ وأنه يجب تحسين الآلية لضمان الاستخدام السلمي البحت لعمليات نقل التكنولوجيا المزدوجة الاستعمال.

وفيما يتعلق بالبند المعنون "العلاقة بين نزع السلاح الإقليمي والأمن الدولي والحد من الأسلحة ونزع السلاح"، يعتقد وفد بلدي أنه نظرا لوجود عناصر مشتركة في الوثيقتين اللتين قدمهما رئيس الفريق العامل ذي الصلة في الدورة الأخيرة للهيئة، فإن من المتسنى قطعا وضع معايير تتصل بهذا الموضوع تكون مقبولة لدى غالبية الوفود.

إن حكومة الرئيس ايلوين ملتزمة بقضية نزع السلاح، ولا سيما بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة في مجال نزع السلاح الإقليمي. وقد تبين ذلك من توقيعنا على إعلان ميدوزا ومن أننا نواصل العملية الرامية إلى إعطاء فعالية عملية لمعاهدة تلاتيلولكو.

علاوة على ذلك، ودون المساس بإمكانية تبادل الخبرة في مجال نزع السلاح الإقليمي، ترى حكومتي أن تدابير نزع السلاح الإقليمي الواجب اتخاذها ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المميزات الخاصة لكل منطقة والأحكام القائمة، ولا سيما المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بوجود تحالفات عسكرية أقاليمية، فإن وفد بلدي يؤيد تطبيق معايير للتخفيض تكون متناسبة مع كل حال على حدة، وتحترم مبدأ الحد الأدنى الكافي للدفاع. وبعبارة أخرى، نحن نشدد على المهمة الأساسية للدول العسكرية الرئيسية، لأنها هي التي ستجري أكبر قدر من التخفيض في ترساناتها العسكرية، وهي التي تتحمل مسؤولية عدم خلق ظروف من عدم الاستقرار أو التدخل في مناطق خارجة عن مجال عملها.

وأخيرا يود وفد بلدي أن يسجل مرة أخرى تأييده غير المشروط لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، لأن التجربة تدل على أن هذا المبدأ هو عنصر أساسي لتعزيز وصون الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي معا.

وأود أن أنهي كلامي بالتأكيد لكم مجددا، سيدي الرئيس، على التزامنا بالعمل تحت قيادتكم على نحو بناء، متنبهين إلى أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة في العالم تتيح لهيئة نزع السلاح أن تضطلع بدور حيوي لو أردنا أن نورث أولادنا عالما أشد أمانا يتحلى بقدر أكبر من التضامن، وتتركز جهودنا الرئيسية فيه على تحقيق التنمية المستدامة للبشرية وليس زيادة الأسلحة أو تطويرها بغية القضاء على البشرية.

السيد وانو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بادئ ذي بدء، يود وفد بنن، شأنه شأن الوفود الأخرى التي سبق أن تكلمت في هذه المناقشة، أن يتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة

هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٣. ونتقدم أيضا بالتهنئة، من خلالكم، إلى بقية أعضاء مكتب الهيئة. إن ما تتحلون به من معرفة ومهارة في الشؤون الدولية، فضلا عن التزامكم بالمهمة المسندة إليكم، لكفيل بتأمين النجاح لمداولاتنا.

ثمة أسباب أخرى تجعلنا سعداء خاصة لرؤية ممثل البرازيل مترأسا أعمالنا. ففي الواقع، إن بلدينا، بالإضافة إلى الصلات الثقافية القائمة بينهما منذ زمن بعيد، وغير ذلك، ينتميان إلى منطقة جنوب الأطلسي للسلم والتعاون، التي تشمل بلدانا من أفريقيا وأمريكا الجنوبية والتي ترمي إلى إزالة خطر التوتر وأسباب الصراع في هذه المنطقة البحرية التي توحد بينها والتي لها كل هذه الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية في العالم.

ونود سيدي أن نتقدم بالتحية إلى سلفكم ممثل هنغاريا السفير اندريه إردوس، الذي وجه مداولاتنا في عام ١٩٩٢ بكفاءة وإخلاص.

إننا ممتنون لمكتب شؤون نزع السلاح الذي لم يتوان أبدا في تقديم المساعدة لنا. لقد ظهر هذا حقا خلال الإعداد لهذه الدورة الموضوعية المكرسة لمسائل هامة تتصل بعملية نزع السلاح. ونعرب مرة أخرى أيضا عن تقديرنا لتقرير الأمين العام حول "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، الذي يوفر لنا مادة قيمة للتفكير في هذه المسألة.

في هذه الفترة التي تتصف بتغيرات مطردة على الساحة الدولية، ولا سيما في هذا الوقت الذي يصبح العالم فيه دوما أشد ترابطا من ذي قبل، فإن التدابير المتعددة الأطراف الصادرة عن اتفاق عام تمثل قطعا الإطار المناسب للمعالجة الفعالة لما يعد اليوم مشاكل مشتركة، مثل الحاجة إلى ضمان الأمن للجميع، بما في ذلك دون شك إزالة القدرة العدوانية المتوفرة لدى اللاعبين الرئيسين على الساحة الدولية نتيجة للإفراط في التسلح.

إن إبرام الاتفاقية الدولية للقضاء على الأسلحة الكيميائية، بعد سنوات عديدة من المفاوضات - التي هي اتفاقية كانت بنن من بين أوائل الموقعين عليها في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ - يحملنا على الاعتقاد بأن بوسعنا أن نتوصل معا إلى وضع معاهدة حقيقية لنزع السلاح العام والكامل، معاهدة يكون من المستطاع التحقيق من تنفيذها دوليا.

ولكن كيف يتسنى لنا أن نتجنب مفاوضات لا متناهية غالبا ما تكون بلا هدف إذا لم نبذل جهودا مسبقة من التفكير الدائم، لإعداد السبيل من أجل تحقيق اهدافنا المنصوص عليها بشكل خاص في الوثيقة

الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية. ومن هنا نرى الأهمية الكبرى لهيئة نزع السلاح التي أسفرت عملية تجدد الحوار مؤخرا بين آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف عن التأكيد مجددا على طبيعتها بوصفها هيئة تفاوضية متخصصة. وقد برهنت الهيئة على فعاليتها بصفتها هذه، وذلك بدءا بالتنفيذ المتسق للتوصيات الخاصة بترشيد عملها. وحسبنا أن نذكر أن اللجنة أعدت بالفعل توصيات محددة عن المعلومات الموضوعية المتعلقة بالمسائل العسكرية؛ وبالطبع انه يتعذر على عملية نزع السلاح أن تمضي قدما دون اللجوء إلى تدابير مصاحبة لبناء الثقة، مثل إنشاء آلية مناسبة للشفافية والتحقق تمكن من تبديد أوجه الخوف والشك والتوترات، وبالتالي، مخاطر المواجهات العسكرية.

ولكن كفالة التقدم في هذه العملية، تقتضي أن نلجأ أيضا إلى اعتماد تدابير محددة. وعلى مثل هذه التدابير وغيرها تتركز البنود الثلاثة المدرجة في جدول أعمالنا وهي تحديدا عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية؛ والنهج الإقليمي لنزع السلاح في إطار الأمن العالمي؛ ودور العلم والتكنولوجيا في إطار الأمن الدولي، ونزع السلاح والمجالات الأخرى ذات الصلة.

أليس من البواعث المشجعة على توقع تقدم مداولاتنا هو إننا في التقرير المعني بدورتنا الموضوعية لعام ١٩٩٢ قد استخلصنا معا بالفعل عناصر هذه البنود التي ينبغي أن نمعن فيها النظر هذه المرة؟

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، نرى أن الالتزام بسياسة الردع النووي بغية كفالة الأمن الوطني هو عائق أمام إزالة الأسلحة النووية. إن هذه السياسة تشجع بالتأكيد على الاحتفاظ بالأسلحة النووية ووسائل نقلها منعا من استخدام العدو لها في حالة نشوء صراع، مع اقتناعه بأن كلفة استخدامها، أي التدمير المتبادل، هي أعظم من النفع الذي يمكن أن تأتي به. والالتزام بهذه السياسة هو السبب في بذل جهود ضخمة لتكديس هذه الأسلحة، بما في ذلك إجراء التجارب، بغية تطويرها وتحسينها وصيانتها رغم ما يتركه ذلك من آثار في البيئة. إلا أن هذه السياسة لا تؤدي إلا إلى زيادة أخطار نشر مثل هذه الأسلحة وخطر تدمير البشرية ولو عن طريق المصادفة. إن العالم يشعر فعلا بهذا الخطر ونتائجه التي تستعصى على التقدير.

إن وفد بنن يرى أن الالتزام بسياسة الردع النووي ليس أمرا غير متسق مع هذا الوعى فحسب، بل هو أيضا تصرف عفا عليه الزمن في السياق الدولي، الذي تشتد فيه دوما فرصة الميل إلى التعاون.

ولذلك، نعتقد أنه من مصلحة جميع الدول أن تلتزم التزاما ثابتا بالقضاء التام على هذا البلاء المنتشر في زماننا، بدءا، على الأخص بالوقف التام لإجراء التجارب على الأسلحةالنووية بهدف تحديثها وتطويرها؛ والحيلولة دون اندلاع حرب نووية وتفكيك الأسلحة النووية التي تم وزعها خارج الحدود الوطنية؛ وتوفير الضمانات الأمنية التي تجعل جميع البلدان غير الحائزة على الأسلحة النووية بمنأى عن استخدامها أو التهديد باستخدامها؛ وتعزيز نظام عدم الانتشار، مع التشديد بصورة خاصة على نطاق أحكام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تشمل الرقابة الموضوعية وغير الانتقائية للمنشآت ذات الاستخدام المزدوج للأغراض العسكرية والسلمية؛ والتفتيش الاجباري على المنشآت النووية المدنية المشبوهة؛ وفرض الجزاءات على الذين يسعون لإخفاء الحقائق؛ والتحويل الفوري للمنشآت النووية العسكرية إلى الأغراض السلمية.

وإذ نضع مهمة الإزالة نُصب أعيننا، ينبغي علينا تحويل معاهدة عدم الانتشار إلى معاهدة حقيقية للنزع الشامل للسلاح النووي والتعاون الدولي من أجل استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وذلك على غرار الاتفاقية الدولية للقضاء على الأسلحة الكيميائية.

على أننا في هذا الوقت الذي ينبغي أن تصبح فيه معاهدة عدم الانتشار صكا حقيقيا لنزع السلاح النووي، لا يسعنا إلا أن نشجب حقيقة أن إحدى الدول الأطراف قد قررت مؤخرا الانسحاب من المعاهدة. وبالرغم من أوجه النقص في هذه المعاهدة فإن قوتها إنما تكمن الآن فيما تتمتع به من دعم متواصل من جانب الأغلبية. وبالتالي، فإننا هنا والآن نحث تلك الدولة المنسحبة أن تعيد النظر في قرارها المنقطع النظير في الماضي وأن تسعى لايجاد حل عادل لشواغلها في إطار اتفاقات الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا من شأنه أن يخفف من التوترات في شبه الجزيرة الكورية، التي لها أثرها على السلم والأمن الدوليين.

وبما أن الدول تأخذ في التسلح بل تفرط في التسلح إحساسا منها بعدم الأمن في مناطقها، فمما لا شك فيه أن نزع السلاح العالمي الشامل لا يمكن أن يسير قدما دون تحقيق نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، وهو ما يفيد في تعزيز السلم وتخفيف التوتر في منطقة معينة مع إسهامه بالضرورة في تحقيق نزع السلاح والأمن في العالم.

وينبغي علينا تفادي عدم الاتساق، وتجاوز العقبات الكامنة في الخصائص المميزة لكل منطقة بعينها. ولهذا فإننا نتشاطر الرأي القائل بأن الاتفاقات الإقليمية لنزع السلاح والتي تبرم بملء إرادة

الموقعين عليها ينبغي أن تحترم أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأن تلتزم بالقانون الدولي وباتفاقات نزع السلاح القائمة، وبالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لعام ١٩٧٨ المكرسة لنزع السلاح العام الكامل. إن ما تقدم يعتبر مبادئ أساسية ينبغي أن لا تغيب عن البال.

وهذه التدابير نفسها ستكون لها آثار على مجال عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل؛ والقيام، حسب الاقتضاء، بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أو منزوعة السلاح النووي ومناطق للسلم والتعاون يمكن أن تغطي العديد من المناطق؛ وجميع التدابير القادرة على زيادة الثقة لإبطاء سباق التسلح بل حتى وقفه أو إزالة خطر اندلاع النزاعات؛ وتخفيض النفقات العسكرية التي تعرقل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعوب؛ وشن حملة ليس فقط لمكافحة النقل المفرط للأسلحة، ولا سيما الأسلحة التقليدية، التي تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع عن النفس، وإنما أيضا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، الذي يعزز الاتجار بالمخدرات والارهاب وزعزعة الاستقرار وما إلى ذلك.

لا بد أن تبذل الجهود أيضا من أجل تهيئة ظروف مؤاتية لانفراج التوتر وذلك من خلال معالجة أسبابه على نحو حازم، سواء كانت الأسباب داخلية - مثلا من خلال تعزيز المشاركة الشعبية في الشؤون العامة لا سيما عن طريق تعزيز احترام حقوق الإنسان، ومنها الحقوق السياسية والمدنية - أو كانت إقليمية - مثلا، من خلال الامتناع عن اللجوء إلى استخدام القوة في تسوية النزاعات؛ أو كانت عالمية، كالعراقيل في طريق تنمية التجارة والتوزيع الأفضل لمنافع الاقتصاد العالمي. وهذه جميعها تدابير وقائية تهدف إلى الحد من الأضرار قبل فوات الآوان وتفادي الاضطرار إلى القيام بعمليات لصيانة السلم أو صنع السلم تكون ذات تكلفة باهظة وغير مضمونة النتائج في كثير من الاحيان. وهذا التدبير الاحتياطي يحتاج إلى إنشاء نظام للانذار المبكر كما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره "خطة للسلام".

إن عودة منازعات إقليمية ، كانت قد احتويت لمدة طويلة أو كانت تطغى عليها الخصومات القائمة على المستوى العالمي التي بدأت تختفي الآن، إنما تجعل من نزع السلاح الإقليمي اليوم ضرورة حتمية لمنع انتشار هذه المنازعات.

إن تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة الحروب قد أدى خلال الخمسين عاما الأخيرة، إلى تطوير كمي ونوعي لأسلحة باتت تهدد اليوم بتدمير الكوكب كله. ويمكننا أن نضيف إلى هذه التهديدات العسكرية تهديدات غير عسكرية تنبع من الافتقار إلى الظروف التي ينبغي أن تتهيأ من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي إذا كان لنا أن ننعم بالأمن الاقتصادي والبيئي. وفي حين أنه يجري في الواقع استثمار مبالغ

ضخمة في صنع وصيانة المعدات العسكرية الدفاعية والهجومية المتطورة، فإن جزءا كبيرا من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع ولا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الانجازات العلمية والتكنولوجية الأولية التي كان يمكن أن تتيح لهم منافع من جملتها مكافحة وفيات الأطفال والانخفاض المستمر في معدل العمر المرتقب. أما فيما يتعلق بفقدان الأمن البيئي، ومرده، كما أكد على ذلك مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية والمعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٢، إلى سير النمو الاقتصادي في الشمال والتنمية في الجنوب على حساب المحافظة على البيئة، مما يعرض للخطر نوعية حياتنا ووجود الأجيال المقبلة.

إلا أنه لا يزال بإمكاننا عكس هذه المسيرة صوب نهاية أليمة لوجود الإنسانية، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وذلك باللجوء إلى الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا اللذين يفترض فيهما الحياد بطبيعتهما. وفي مجال نزع السلاح، فإن التقدم التكنولوجي، المتمثل على سبيل المثال في التحقق بواسطة التوابع الاصطناعية الذي نادى به الوفد الفرنسي منذ بعض الوقت، سيكون حاسما في تنفيذ اتفاقات نزع السلاح، التي يصعب التوصل إليها ما دامت الأطراف المشتركة لا تملك في بيئاتها الوطنية الضمانات الأمنية التي تشكل أساس احترام هذه الاتفاقات. وسيسمح التقدم العلمي والتكنولوجي أيضا بتنفيذ اتفاقات لنزع السلاح من قبيل اتفاقات تدمير الأسلحة الموجودة، دون إلحاق مخاطر بالصحة والبيئة.

وفي مجال الأمن الاقتصادي والبيئي، سوف يتعين علينا اللجوء إلى استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال التكنولوجيا التي تعود بالفائدة على الجميع. ومع ذلك، سيتعين علينا أيضا أن نمنع بطريقة فعالة وغير تمييزية أن يؤدي انتشار التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج للأغراض العسكرية والمدنية إلى استخدامها لأغراض الصناعة والتحسين النوعي لمنظومات الأسلحة، ولا سيما أسلحة التدمير الشامل، وذلك مما يحدث في كثير من الحالات بالتواطؤ مع الموردين الذين يسعون إلى الربح.

أود أن أقول بضع كلمات بشأن الأمن. لكي يكون الأمن فعالا فإنه ينبغي أن يكون عالميا وبذلك ينبغي مشاركة أكبر عدد ممكن في إقامته ودعمه؛ وبالتالي يتضح الدور الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في بلوغ الأهداف الواردة في جميع البنود التي استعرضناها. والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة واضحة أشد الوضوح في هذا الصدد.

وأن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ينص على إنشاء تنظيمات إقليمية:

"تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا"

ولذلك ينبغي للجهود الإقليمية لنزع السلاح، بالإضافة إلى الجهود العالمية، أن تحظى بالدعم التام من جانب الأمم المتحدة التي ينبغي أن تعمل مثلا، على زيادة دعمها المالي لمراكزها الإقليمية المعنية بالسلم ونزع السلاح والتنمية حتى تكون قادرة على برمجة أنشطتها والاضطلاع، على نحو أفضل، بها لا سيما فيما يتعلق بحشد الرأي العام لصالح قضية نزع السلاح، وإجراء البحوث وعقد الحلقات الدراسية حول مشكلات محددة للأمن ونزع السلاح تكون منصبة على المنطقة المعنية، بالذات، وغير ذلك من الأنشطة.

وإذ نبدأ عملنا، يود وفد بنن أن يعرب عن أمله بأن تتيح لنا روح العمل المتضافر في إطار هيئتنا أن نتوصل إلى صياغة توصيات مقبولة للجميع، نظرا لأنه سيتعين علينا الانتهاء من بندين من بنود جدول الأعمال بغية إدراج بندين جديدين في الدورة المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠